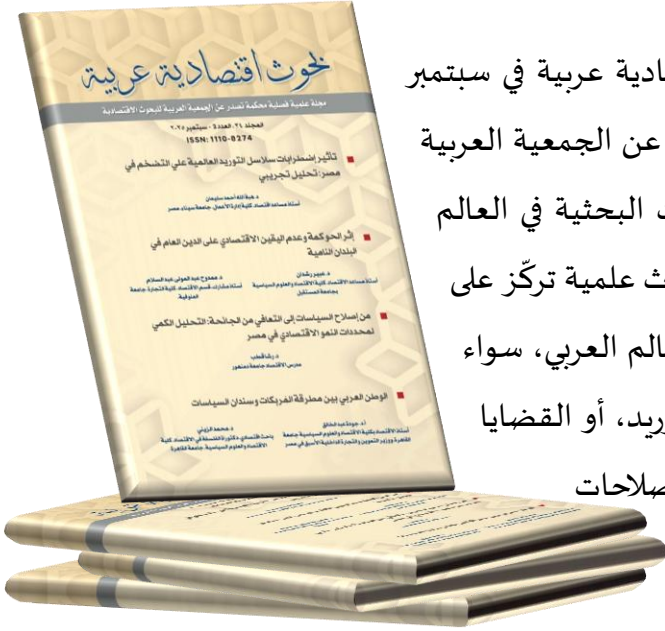


ملخص العدد الثاني، المجلد ٣٤ لمجلة بحوث اقتصادية عربية – سبتمبر ٢٠٢٥



صدر العدد الثاني من المجلد ٣٤ لمجلة بحوث اقتصادية عربية في سبتمبر ٢٠٢٥، وهي مجلة علمية محكمة تأسست عام ١٩٩٣ عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وتُعتبر واحدة من أبرز المنصات البحثية في العالم العربي في مجال الاقتصاد. يضم هذا العدد أربعة أبحاث علمية تركّز على التحديات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه مصر والعالم العربي، سواء من خلال الأبعاد العالمية مثل اضطرابات سلاسل التوريد، أو القضايا الإقليمية المرتبطة بالسياسات والحوكمة، أو الإصلاحات الداخلية ومسارات النمو الاقتصادي. وفيما يلي موجز لتلك الأبحاث:

● البحث الأول: *"The Impact of Global Supply Chain Disruptions on Egypt's*

Inflation: An Empirical Analysis"

الباحثة: د. هبة الله سليمان

تتناول الدراسة تأثير اضطرابات سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية-الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر، وذلك باستخدام نموذج SVAR مع بيانات شهرية مفصلة للفترة من يناير ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠٢٤. تركز التحليلات على أسعار النفط والغذاء وتكاليف الشحن وسعر الصرف الحقيقي كمحددات رئيسية للتضخم. تشير النتائج إلى أن صدمات أسعار النفط وسعر الصرف تؤثر فوراً وبشكل إيجابي على كل من مؤشر أسعار المستهلكين والمنتجين، بينما تترك تكاليف الشحن أثراً متبايناً بينهما. أوضحت الدراسة أن أسعار النفط وتكاليف الشحن تؤثر بدرجة أكبر على مؤشر أسعار المنتجين، في حين أن الغذاء وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير أوضح على مؤشر أسعار المستهلكين. أوصت الباحثة بتبني سياسات لتقليل أثر هذه الصدمات، من بينها التوسع في الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، تنويع مصادر الاستيراد، تعزيز الحماية الاجتماعية، والحفاظ على استقرار سعر الصرف وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

● البحث الثاني: *"Governance, Economic Uncertainty, and Public Debt in*

Developing Countries: Evidence from Egypt"

الباحثان: د. عبير رشدان، د. ممدوح عبد المولى

يركز البحث على دينامية الدين العام في مصر في ظل توسع الاقتراض خلال السنوات الأخيرة، مع دراسة تأثير كل من الحوكمة وحالة عدم اليقين الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على نموذج NARDL للفترة ١٩٩٨-٢٠٢٣. أبرزت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي طويل الأجل في زيادة الدين العام، بينما يؤدي عدم اليقين الاقتصادي إلى زيادته على المدينين القصير والطويل. أظهرت النتائج أيضاً أن الحوكمة الجيدة تحد من ارتفاع الدين، في حين أن مؤشر المخاطر يزيد من أعباء الدين على المدى القصير. توصي الدراسة بتحسين مستويات الحوكمة، تعزيز الشفافية، والحد من المخاطر الاقتصادية لضمان استدامة الدين العام وربطه بإنجازات تنمية ملموسة، بدلاً من التركيز على مجرد الوفاء بالالتزامات المالية.

● البحث الثالث: *"From Policy Reforms to Pandemic Recovery: Quantile Analysis*

of Economic Growth Determinants in Egypt"

الباحثة: د. رشا قطب

تهدف الدراسة إلى تحليل التأثيرات غير المتماثلة لمحددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٢٣ باستخدام نموذج (QARDL-ECM). شملت المحددات قيد الدراسة: إنتاجية العوامل الكلية، رأس المال البشري، الادخار، التطور المالي، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم. أظهرت النتائج أن إنتاجية العوامل تدعم النمو بشكل أكبر في فترات الركود، بينما يفقد هذا الأثر أهميته في فترات الازدهار بسبب اختناقات هيكلية. كما أن رأس المال البشري يظل عاملاً إيجابياً في مختلف الظروف، بينما يعيق الادخار النمو في المراحل المبكرة نتيجة ضعف الوساطة المالية. أظهرت الدراسة أيضاً أن التطور المالي غير الكفاء يبطئ النمو على المدى الطويل، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق أثراً ملموساً بسبب قيود هيكلية. أوصت الباحثة بضرورة إصلاحات هيكلية، تحسين الوساطة المالية، الاستثمار في رأس المال البشري، وإعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية

كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة، مع تطوير سياسات مرنة تستجيب لاختلاف مراحل النمو الاقتصادي.

● البحث الرابع: "الوطن العربي بين مطرقة المُرَبِّكات وسندان السياسات"

الباحثان: أ.د. جودة عبد الخالق، د. محمد الزيني

تبحث الدراسة في أزمات الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي حتى اليوم، من زاوية مزدوجة تجمع بين تأثير "المربكات" الخارجية والسياسات الداخلية. بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، يخلص البحث إلى أن الكثير من أزمات المنطقة ذات جذور داخلية، تفاقمت بسبب السياسات المتبعة والتحولت التي أضعفت البنية الإنتاجية والقدرات الاقتصادية. يرى الباحثان أن النيوليبرالية لم تعد المسار الوحيد للتنمية، داعيان إلى صياغة بدائل عربية أكثر واقعية. كما يناقش البحث التحول في مراكز الثقل الاقتصادي من وادي النيل إلى الخليج، مقابل استمرار الثقل العسكري والديمقراطي في وادي النيل، بما خلق اختلالات استراتيجية. يوصي البحث بضرورة إعادة هيكلة جامعة الدول العربية، تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، وتفعيل آليات معاهدة الدفاع المشترك، إلى جانب ترسيخ التنسيق العربي على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا يعكس هذا العدد تنوعاً في تناول البحثي بين الاقتصاد المصري كحالة تطبيقية والتحليل الإقليمي للأوضاع العربية. ويؤكد على قضايا استراتيجية مثل التضخم، الدين العام، النمو الاقتصادي، والتكامل العربي، مقدماً توصيات قابلة للتطبيق تسعى إلى تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة الصدمات وبناء مسارات أكثر استدامة للنمو والتنمية.